مستقبل العلاقات الهندية - الأمريكية في ظل إدارة الرئيس (جو بايدن)

د. مي غيث
متخصصة في العلاقات الدولية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقات الأمريكية–الهندية في ظل تولى الرئيس الأمريكي "جو بايدن" السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تحظى الهند بمكانة متميزة في الاستراتيجية الأمريكية في القارة الآسيوية، وقد ظهر تقارب بين البلدين اتضح في زيارة وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن" للهند ضمن أولى جولاته الآسيوية التي شملت حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة وهما اليابان وكوريا الجنوبية، وفي هذا السياق تنبع أهمية تناول مسار تطور العلاقات الهندية–الأمريكية والتي تمثل مواجهة لدول معادية للولايات المتحدة الأمريكية في آن واحد وهما الصين وروسيا، خاصة وأن الهند تتمتع بعلاقات تاريخية واستراتيجية مع روسيا.

وقد توصلت الدراسة الي ثلاث سيناريوهات محتملة في إطار تقييم العلاقات الأمريكية–الهندية: السيناريو الأول؛ والذي يعتبر الأكثر ترجحياً؛ زيادة التقارب الأمريكي–الهندي وتقوية العلاقات على المستوى العسكري،السيناريو الثاني؛ هو تعزيز التعاون بين الدولتين وتجديد المبادرة الرباعية "كواد"،السيناريو الثالث؛ وهو توقيع معاهدة دفاع مشترك.

Abstract:

This study deals with US-Indian relations under the assumption of power by US President "John Biden" in the United States of America, India enjoys a distinguished position in the American strategy in the Asian continent, and a rapprochement has

emerged between the two countries, which was evident in the visit of US Defense Secretary "Lloyd Austin" India is among its first Asian tours, which included strategic allies of the United States, namely Japan and South Korea. In this context, the importance of addressing the course of the development of Indian-American relations, which represents a confrontation with countries hostile to the United States at the same time, are China and Russia, especially since India enjoys historical and strategic relations with Russia.

The study found three possible scenarios in the framework of evaluating US-Indian relations: the first scenario; which is considered the most likely; Increasing the US-Indian rapprochement and strengthening relations at the military level, the second scenario; It is the strengthening of cooperation between the two countries and the renewal of the Quad initiative, the third scenario; It is the signing of a mutual defense treaty.

مقدمة:

تحظى الهند بمكانة متميزة في الاستراتيجية الأمريكية في القارة الآسيوية، تلك المكانة التي لم تتغير بين الجمهوريين والديمقراطيين، إذ تكاد تكون الهند نقطة جوهرية في مسار التوافق بين الحزبين، إدراكاً لأهميتها الجيوستراتيجية في دعم الرؤية الأمريكية في المحيطين الهندي والهادي، وهو ما أدي إلى تعمق العلاقات بين الهند والولايات المتحدة على امتداد العقدين الماضيين لتتحول إلى شراكة استراتيجية قوية على ثلاثة أصعدة: الصعيد الاقتصادي، الصعيد الدفاعي/الصعيد العسكري، وصعيد القيم المشتركة في مواجهة التحدي الصيني.

تأتي أهمية تناول هذه العلاقات الأمريكية–الهندية في ظل تولى الرئيس الأمريكي "جو بايدن" السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وإعلان الإدارة الأمريكية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المؤقتة بعد ٤٥ يوم فقط من تولي الرئيس

الأمريكي "جو بايدن" السلطة، والتي اعتبر خلالها الصين –التي ذكرها ١٨ مرة في الاستراتيجية المكونة من ٢٤ صفحة– تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها. ومن ثم؛ فإن الصين هي الهدف الرئيسي في سياسة الأمن القومي الأمريكي خلال الفترة المقبلة من حكم الرئيس "بايدن" وبالتالي دعم واشنطن لجيران الصين والشركاء التجاريين في الدفاع عن حقوقهم لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة وغير المشروعات والقرصنة الالكترونية، كما اعتبر روسيا خطر وقد جمع بينهما في الاستراتيجية أكثر من مرة، وهذا ما اتضح في زيادة التقارب الأمريكي–الهندي من خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن" للهند ضمن أولى جولاته الآسيوية التي شملت حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة وهما اليابان وكوريا الجنوبية. وفي هذا السياق تنبع أهمية تناول مسار تطور العلاقات الهندية–الأمريكية والتي تمثل مواجهة لدول معادية للولايات المتحدة الأمريكية في آن واحد وهما الصين وروسيا، خاصة وأن الهند تتمتع بعلاقات تاريخية واستراتيجية مع روسيا.

ووفقًا لما سبق؛ تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه: "ما هي ملامح تطور العلاقات الهندية–الأمريكية؟"، وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية ذات الصلة وهي كالآتي:

- ما هو مستقبل تطور العلاقات الهندية–الأمريكية في ظل إدارة الرئيس "جو بايدن"؟و ما هو دور التحالفات الإقليمية في تدعيم مسار تطور العلاقات الهندية– الأمريكية (على سبيل المثال المبادرة الرباعية "كواد" التي تجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان واستراليا)؟ ومدي امكانية نجاح التحالف الهندي الأمريكي في مواجهة التمدد الصيني؟ وتاثير التقارب الهندي–الأمريكي على مسار العلاقات الهندية–الروسية؟ وما هي السيناريوهات المطروحة بشأن مسار التقارب الهندي–الأمريكي؟
- وتنبع أهمية تناول هذا العلاقات في التوقيت وفقًا لعاملين هما:

١. إعلان الإدارة الأمريكية الحالية لـــ"جو بايدن" عن وثيقة الأمن القومي الإستراتيجي المؤقتة، والتي كانت موجهة بصفة أساسية لتحجيم قوى الصين، والتي اعتبرتها الإدارة الأمريكية خطراً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. توالي الزيارات الرسمية من قبل مسئوليين في الإدارة الأمريكية خلال أول جولة آسيوية لهم شملت اليابان وكوريا الجنوبية، كان على رأس هذا الوفد الأمريكي وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن" في ١٩ مارس ٢٠٢١ والذي يعتبر أول مسئول أمريكي في إدارة الرئيس الأمريكي "جون بايدن" يزور الهند، ذلك بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية الروسي (٥-٦ ابريل ٢٠٢١) إلى الهند والتي كانت مقررة العام الماضي ولكن تم إلغاءها[١].

وهو ما يؤكد الرغبة الأمريكية منذ عقود أن تحل محل النفوذ الروسي في الهند، واستمرار سعيها لتوطيد العلاقات مع الهند، وكذلك الرغبة في التواجد بالمنطقة لمواجهة النفوذ الصيني وتوحيد الخطر بين الهند والولايات المتحدة (المتمثل في الصين) .

أولاً: أسباب التقارب الأمريكي -الهندي

يبدو أن هناك بعض الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة والهند والتي تجمعهما معاً، مما يساعد على تعزيز العلاقات فيما بينهم، هذه الأهداف تتمثل في ضرورة إدارة القوة الصينية وهذا يتضح خلال الحرب الصينية الهندية في ١٩٦٢ عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعم العلني لتفسير الهند لحدودها مع الصين في جبال الهيمالايا الشرقية ووصل الأمر إلى أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل معدات عسكرية إلى الهند[٢]، وحماية الممرات البحرية في المحيط الهندي، وحماية الاقتصاد الدولي المفتوح، وتحقيق الاستقرار في منطقة مضطربة تشمل قلب التطرف الجهادي في باكستان وأفغانستان، والحفاظ على الأسس الديمقراطية في المنطقة.

ومن ثم تبدو الصين عاملاً مشتركاً قوياً بين الدولتين؛ إذ أنه كما قال المؤرخ "جون

جارفر": إن جذور الصراع الصيني الهندي الحديث موجودة في الإدعاءات المتداخلة لمناطق النفوذ الهندية والصينية التقليدية في آسيا، وفي "الروايات القومية المتضاربة التي تقود الوطنيين من الجانبين إلى التطلع إلى نفس الساحات، في محاولة لتحقيق عظمة شعوبهم الحديثة". تخلق هذه الصراعات معضلات أمنية حادة حيث تتنافس الهند والصين على النفوذ عبر وسط وجنوب وجنوب شرق آسيا، حيث تؤدي المكاسب الإستراتيجية لتعظيم قوة دولة على حساب تضخيم نقاط ضعف الأخرى.

وفي ظل تزايد مخاوف الهند من التحركات الصينية البحرية بين أفريقيا والخليج العربي، وخليج البنغال ومضيق ملقا، إضافة إلى التعزيزات الصينية في سريلانكا، وفي ميناء غوادر بباكستان، وفي جيبوتي، فقد أدي ذلك إلى سماح الهند لطائرات عسكرية أميركية لأول مرة باستخدام قاعدتها في جزر أندامان ونيكوبار الهندية، شرق خليج البنغال، للتزود بالوقود. كما تم تكثيف تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الشريكين.

ويمكن ملاحظة هذا التقارب الهندي –الأمريكي في الفترة الأخيرة من خلال زيادة عدد الزيارات الرسمية بين الجانبين والاهتمام الأمريكي بها ففي عام ٢٠٠٠ قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بزيارة الهند ولقاء رئيس الوزراء الهندي السابق "آتال بيهاري فاجباي" والتي كانت بداية الطريق لزيادة التعاون بين البلدين، كما شهد عام ٢٠٠٦ تطوراً ملحوظاً في العلاقات حيث عززت الولايات المتحدة والهند شراكة عسكرية واقتصادية ودبلوماسية واسعة النطاق في ٩ ديسمبر من ذات العام، عندما أصدر الكونجرس تشريعاً يتيح التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند. لاحقًا أثناء قمة عُقدت في طوكيو في ١٥ ديسمبر، أعلن زعماء الهند واليابان عن طموحهم في تحقيق توافق استراتيجي واقتصادي بين الديمقراطيات الرائدة في آسيا. وهذا يتناقض بشدة مع التنافس المتصاعد بين الهند والصين: إذ كان هناك تصاعد في التوتر على الأراضي والتبت في قمة عُقدت في ٢١ نوفمبر٢٠٢٠، حيث أكد رئيس الوزراء الهندي آنذاك "مانموهان سينج" أن "هناك مساحة (جيوسياسية) كافية للبلدين للتطور معًا "بدا وكأنه أمل أكثر منه قناعة.

ثانياً: مجالات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند

تتعدد مجالات التعاون بين البلدين في عدة مجالات عسكرية، نووية، تجارية.

المجال العسكري؛ تعود جذور التعاون الاستخباراتي بين البلدين إلى عام ٢٠٠٢ حينما شرعت القوات العسكرية في البلدين في إطلاق منظومة تشارك استخباراتيه في الشؤون المتعلقة بالأمن الإقليمي. وفي عام ٢٠١٦ أبرمت الدولتان اتفاقية لوجستية ثنائية تمكن كليهما من تشارك منشآت البلدين من أجل إجراء عمليات الإصلاح أو إعادة الإمداد للمركبات والحاويات والطائرات، وعقب عامين منحت الولايات المتحدة الهند حق شراء واستحواذ معدات تأمين الاتصالات التي تستخدمها البحرية وسلاح الجو الأمريكيين.

وخلال الشهر الأخير من ٢٠٢٠، تم توقيع الاتفاق الأساسي للتبادل والتعاون BECA، الذي أُبرم بين واشنطن ونيودلهي في أكتوبر ٢٠٢٠، وهو الاتفاق الذي يسمح لوكالات الاستخبارات الأمريكية، مثل وكالة الاستخبارات العسكريةDIA، والوكالة الوطنية للاستخبارات الجغرافية المكانيةNGIA، أن تزود الهند ببيانات أرشيفية وآنية تتعلق بالمواقع الحغرافية.

كما تشمل الاتفاقية أيضاً معلومات استخباراتيه تتعلق بالطيران والملاحة فضلاً عن التضاريس الجغرافية (الطبوغرافيا)، وجميع تلك البيانات ذات الصلة بالصين أو أنشطة السفن والبارجات والطائرات الصينية في جنوب شرق آسيا والباسيفيك.

هذا وقد أبرمت واشنطن خلال العشر سنوات الماضية العديد من الصفقات التي سمحت ليها ببيع أسلحة إلى نيودلهي بقيمة ١٥ مليار دولار، كما تخطط لإطلاق مشاريع عسكرية في الهند خلال عدة سنوات مقبلة بقيمة ٣٠ مليار دولار.

وفي سياق متصل أجرت الهند والولايات المتحدة واليابان مناورات بحرية ضخمة العام الماضي، قبالة سواحلها الجنوبية، بهدف تعزيز العلاقات العسكرية بين الجانبين، لمواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في المنطقة. وذلك بالتزامن مع تصعيد المواجهات

بين قوات هندية وصينية في منطقة نائية وحساسة استراتيجياً في الهيملايا حيث تلاقي الحدود بين الهند والصين وبوتان .

وجدير بالذكر؛ أن الهند ترتبط بالولايات المتحدة عبر علاقات تعاون وثيقة، ما يسمح للطائرات الحربية الأميركية بالتزود بالوقود في الجزر المملوكة للهند، والمشاركة مع دول الحوار الأمني الرباعي "كواد - "Quad" " التي تتضم كل من استراليا والهند واليابان فضلاً عن الولايات المتحدة- بشأن لقاحات فيروس كورونا، وإعادة تشغيل التدريبات العسكرية التي توقفت لفترة طويلة مع أستراليا.

وتبدو أن إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" تسعى لتحسين الشراكة الدفاعية مع الهند، بل وتُعد من أولويات تلك الادارة، حيث تطلع واشنطن إلى تعزيز الشراكة الدفاعية مع الهند، والحوار الأمني الرباعي "كواد" الذي يضم الولايات المتحدة، والهند، واليابان، وأستراليا.

أما فيما يتعلق بالمجال النووي؛ هناك اتفاق نووي مدني بين الدولتين والذي يُشار إليه باسم اتفاقية ١٢٣، والتي تم توقيعها ١٠ اكتوبر ٢٠٠٨، وهو اتفاق ثنائي للتعاون النووي السلمي الذي يحكم التجارب النووية المدنية بين الولايات المتحدة والشركات الهندية للمشاركة في قطاع الطاقة النووية المدنية، كما تم تعزيز التعاون في هذا المجال عام ٢٠١٩ عندما تم توقيع اتفاقية تتيح بناء ٦ مفاعلات نووية أمريكية مدنية في الهند.

وفي هذا الإطار؛ قام "لويد اوستن" وزير الدفاع الأمريكي بزيارة الهند في أول زيارة لمسئول أمريكي من إدارة الرئيس "جو بايدن" للهند في إطار جولته الآسيوية التي شملت (كوريا الجنوبية واليابان)، وذلك في مساعٍ أمريكية لتشكيل تحالف للبلدان التي تهدف إلى التصدي لنفوذ الصين في المنطقة. كما سبق وأشرنا.

أما على المستوى التجاري؛ فقد صرح رئيس مجلس الأعمال الهندي الأمريكي "نيشا ديساي بيسوال" ديسمبر ٢٠٢٠ أن العلاقات بين البلدين ستستمر وتنمو بشكل

أقوى في عام ٢٠٢١، إذ بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين البلدين عام ٢٠١٩ في السلع والخدمات ١٤٩ مليار دولار، وتُعد صادرات الطاقة الأمريكية مجالاً مهماً للنمو في العلاقات التجارية بين البلدين، كما بلغت الاستثمارات الأمريكية التراكمية المباشرة في الهند حوالي ٤٦ بليون دولار عام ٢٠١٩. كما أن خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ كانت الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للهند، حيث بلغت قيمة الواردات ٥٨ مليار دولار من السلع الهندية، في حين بلغت الصادرات ٣٤ مليار دولار. هذا عن الشراكات في مجالات الاتصالات اللاسلكية في المنطقة بين شركات الاتصالات الأمريكية ونظيرتها الهندية. حيث دخلت أكبر ثلاث شركات اتصالات في الهند **Aritel, Jio, Vodafone** في شراكة مع الشركات الأمريكية **Altiostar, Cisco, Mavenir** لإنشاء وتوزيع شبكة الوصول إلى اللاسلكي الافتراضية المفتوحة **Open Vran** عبر الهند، وستوفر هذه الشبكة بنية اتصالات وانترنت من الجيل الخامس أسرع بطريقة آمنة وفعَّالة.

مستقبل الحوار الأمني الرباعي "كواد"؛ سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم وتعزيز المباردة الرباعية "كواد" التي تجمعها مع الهند واليابان واستراليا، فقد دعمت الظروف الإقليمية تجديد هذا الاتفاق والذي تعود فكرة هذا المبادرة إلى عام ٢٠٠٧، حيث كان رئيس وزراء اليابان السابق "شينزو آبي"- الذي يعتبر من الصقور- متحمساً لفكرة إيجاد شركاء من أجل إقامة توازن مع الصين الصاعدة بقوة.

وقد أجرت دول "كواد" أربع مناورات بحرية في نوفمبر ٢٠٢٠ في خليج البنغال وبحر العرب، حيث شاركت فيها أستراليا للمرة الأولى منذ أكثر من عقد. وعلى الرغم من عدم إصرار الهند تاريخياً على عدم الانحياز في سياستها الخارجية، إلا أن التوترات الإقليمية تصاعدت منذ العام الماضي عندما أدّت مواجهات عسكرية مع الصين في جبال الهيمالايا إلى مقتل ٢٠ جنديا هندياً على الأقل، إضافة إلى عدد غير معروف من الجنود الصينيين.

وعلى الرغم من تحذير المسئولين الرسميين في الصين الإدارة الأمريكية من تجديد هذه المبادرة معتبرين أمر تجديدها "خطأ ستراتيجياً فادحاً"، وقد يؤدي إلى

"مواجهة ستراتيجية خطيرة" مع بكين، إلا أن الولايات المتحدة برئاسة "جون بايدن" أعلنت عن إجراء محادثات مع أستراليا والهند واليابان، لتجديد ما يُسمى بالتحالف "الرباعي" (كواد) مع هذه البلدان، وعقد وزير الخارجية الأمريكي "انتوني بلينكن" لقاءً افتراضياً مع وزراء خارجية الدول الثلاث في فبراير الماضي .

إلا أن هناك شكوك حول مستقبل الحوار الأمني الرباعي "كواد" نتيجة عدم إيراد الهند هذا المصطلح في بيانها حول المكالمة الأولى لرئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" مع الرئيس الأمريكي "جون بايدن" إذ اقتصر الأمر على أهمية "العمل مع الدول ذات التفكير المماثل."

وفيما يتعلق اللوبي الهندي داخل الولايات المتحدة؛ من الأهمية النظر إلى هذا اللوبي المتصاعد والذي لا يقل أهمية عن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث توجد قوة لا يمكن تجاهلها داخل الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في الأمريكييم من أصل هندي والذي بلغ عددهم قرابة ٤ مليون أمريكي من أصل هندي، وتعتبر "كاملا هاريس" أول أمريكية من أصل آسيوي تشغل منصب نائب الرئيس، وهو ثاني أرفع منصب في البلاد.

وخلال أقل من ٥٠ يوماً من رئاسته، عين الرئيس الأمريكي"جون بايدن" ما لا يقل عن ٥٥ أمريكي من أصل هندي في مناصب قيادية رئيسية في ادارته تتراوح من كاتب خطابه إلى وكالة ناسا، إلى كل جناح حكومي تقريباً، وكانت إدارة "ترامب" أول ادارة تقوم بتعين أمريكي من أصل هندي في رتبة وزارية وداخل مجلس الأمن القومي.

هذا من المتوقع من خلال المناصب القيادية التي يتولاها الأمريكيين من أصل هندي أن يتم تعزيز التعاون بين الدولتين لمواجهة التهديدات المشتركة فقد تعهد "بايدن" خلال الحملات الانتخابية بدعم الهند في صدامها مع الصين والذي وصل الى حد الاشتباكات الحدودية في منطقة لاداخ الحدودية، كما أنه من المحتمل تعزيز التعاون لمكافحة الارهاب والتطرف في اشارة الى تحجيم نفوذ باكستان، خاصة مع عدم حماس "بايدن" بسحب القوات الأمريكية من افغانستان.

ثالثاً: تطور العلاقات الهندية -الروسية

لا يمكن فهم تطور العلاقات الهندية–الأمريكية دون فهم العلاقات الروسية الهندية، حيث تعتبر العلاقات الهندية – الروسية علاقات استراتيجية وتاريخية بين البلدين، إذ لا يمكن أن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل روسيا خليفة الاتحاد السوفيتي سابقاً، كما يدرك المسئولين الأمريكيين طبيعة هذه العلاقات بين البلدين جيداً.

تحتفظ الهند بعلاقات تاريخية ممتدة ومتواصلة مع روسيا وذلك قبل تفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً، فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والهند في ١٣ أبريل ١٩٤٧، وتعتبر معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين الموقع عليها في ٢٨ يناير ١٩٩٣ وثيقة رئيسية تقوم على أساسها العلاقات الروسية الهندية.

وتتعاون روسيا والهند بنجاح في إطار هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة معاهدة شنغهاي للتعاون ومنظمة بريك التي تضم البرازيل وروسيا والصين. وتتعدد مجالات التعاون بين الدولتين عسكريا، لوجستياً، اقتصادياً، سياسياً، وكذلك تكنولوجياً وعلمياً، وتتشارك الدولتان مع الصين في على معارضة النظام الدولي؛ القائم على القطبية الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة على مجريات الأمور على الساحة الدولية، وتفضيل هذه الدول لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب وقد أكد على ذلك وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" خلال زيارته الحالية للهند (٥-٦) ابريل ٢٠٢١ قائلاً: "الهند هي لاعب عالمي مسؤول ومؤثر ونتشاطر نفس الرؤية لنموذج النظام العالمي متعدد المراكز الناشئ."[٣]، وكذلك المخاوف المشتركة من الإرهاب الدولي والتطرف الديني. إلا أن ذلك لا يعني أن الجانبين متفقان تماماً على النظام العالمي، الذي لا يزال في حالة تغير مستمر مع وجود قطبية لا لبس فيها ولا تعدد قطبي واضح في الأفق. ينتج عن هذا علاقات أكثر مرونة حيث يقوم أصحاب المصلحة بالتحوط من رهاناتهم ويسعون إلى تحديد مواقفهم بينما يحاولون الحفاظ على المصالح الوطنية[٤].

كما تعتبر روسيا الداعم الرئيسي والمسئول الرئيسي لإدارة وتشغيل المفاعلات النووية، وتعتبر المزود الرئيسي للهند بالأسلحة لمواجهة التهديدات الاقليمية المحيطة بها، كما تقدم روسيا دعم لوجستيي لصيانة وتزويد الهند بقطع الغيار للأسحلة الهندية المزودة بها من قبل الاتحاد السوفيتي سابقاً، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن قيمة الصفقات الموقعة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) بين البلدين قد تجاوزت ٣٩ مليار دولار؛ حيث تقوم روسيا سنوياً بتوريد أسلحة ومعدات عسكرية إلى الهند بما قيمته ٤,٥ مليار دولار؛ ومن أهم الصفقات: توقيع الجانبين ما عرف بـ"صفقات القرن" في عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠، التي أعطت فيها روسيا للهند ليس فقط حق إنتاج ١٤٠ مقاتلة متطورة من طراز سوخوي؛ بل أيضاً حق نقل تكنولوجيا هذا الطراز المتقدم من المقاتلات للهند(٥).

وخلال عام ٢٠١٨، كانت هناك قمة روسية-هندية تم التوقيع خلالها على أكثر من عشرين اتفاقية؛ لتطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، وتشمل تلك الاتفاقيات توقيع اتفاق بمقتضاه يتم بيع منظومة الصواريخ الروسية إس-٤٠٠ للهند، التي كانت تطمح لشراء شحنة كبيرة من هذه الصواريخ الاستراتيجية المضادة للطائرات؛ لتشكل قاعدة لنظام دفاع جوي/فضائي وطني مستقبلي، وتُعد هذه الصفقة مهدد لأمن حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة وهو ما أدى إلى تهديد الرئيس الأمريكي الأسبق "دونالد ترامب" بتوقيع عقوبات على الهند وتطبيق قانون مجابهة خصوم الولايات المتحدة على الهند (CAATSA)، حيث يتضمن القانون مواد تعاقب الدول التي تشتري أنظمة أسلحة روسية، ولا يتضمن تنازلات شاملة أو خاصة بدول بعينها.

وعلى الرغم من ذلك وقع الطرفان على الصفقة التي تقدر بحوالي ٥,٤٣ مليار دولار، وتعتبر إشارة واضحة تتضمن العديد من الدلالات: عمق العلاقات الاستراتيجية بين روسيا والهند؛ وقدرة الهند على تحدي الضغوط الأمريكية ومقايضة هذه الضغوط في مرحلة تالية بمجموعة من الخطوات الهندية الداعمة للسياسة الأمريكية في الملف

الإيراني؛ وأهمية المناورة مع الولايات المتحدة في تأمين احتياجات الهند النفطية، علاوة على جدية نيودلهي في ردود فعلها الرافضة للضغوط الأمريكية عليها؛ حيث صرحت القيادات السياسية والعسكرية الهندية أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة بأنها لن تسمح لدولة ثالثة – الولايات المتحدة– بالتدخل في علاقاتها مع موسكو، وهي علامة واضحة إلى أنه عندما تتعلق المسألة بالأمن القومي الهندي فالهند مصممة على اتخاذ القرار بما يخدم مصلحتها القومية.

هذا بالإضافة إلى أن الهند تعتبر سوقاً اقتصادياً هاماً لروسيا، حيث تعتمد روسيا عليها في إنعاش الاقتصاد الروسي بالمليارات من العملة الأجنبية؛ علاوة على خلق فرص العمل، التي تعتمد بشكل أساسي على الصفقات العسكرية مع دولة كبرى في مشترياتها من الأسلحة والعتاد العسكري مثل الهند. فضلاً عن رغبة روسيا في تحسين ترسانة الهند النووية؛ من خلال بيعها غواصات نووية ومعدات إلكترونية متطورة وأنظمة صواريخ باليستية ومفاعلات نووية وغيرها، رغم معارضة واشنطن وباكستان والصين لذلك؛ لذا تتوافق مصالح البلدين في العديد من المجالات؛ فالهند الطموحة بحاجة إلى التكنولوجيا العسكرية الروسية؛ وروسيا بدورها تعاني مشكلات اقتصادية وعقوبات أوروبية أمريكية عليها؛ بسبب قضية تدخلها الدائم والمستمر في أوكرانيا ومساعدتها لسورية في حربها ضد الإرهاب؛ كما تشوب علاقتها توترات سياسية مع بعض الدول الغربية وواشنطن؛ بسبب التدخل المخابراتي الروسي في بريطانيا وغيرها.

ويُعد التعاون الاقتصادي بين الهند وروسيا الحلقة الأضعف في العلاقات الاستراتيجية بين البلدين؛ حيث يتراوح حجم التبادل التجاري السنوي بينهما خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧ بين ٨– ١٠ مليارات دولار أمريكي؛ ولم يزد عدد المشاريع الصناعية الروسية في الهند على ٧٠ مشروعاً صناعياً منها: ٢٧ مشروعاً للطاقة و٩ مشروعات للفولاذ و١٢ مشروعاً للكيماويات؛ وهناك مشروع ترعاه موسكو وهو المفاعل النووي في منطقة كودانكولام في ولاية تاميل نادو الجنوبية، بينما تأتي

الهند في مقدمة الشركاء التجاريين مع الولايات المتحدة؛ حيث تراوح إجمالي التجارة البينية بين ٤٠ و٦٤ بليون دولار وبفائض يتراوح بين ١٨ و٢٠ بليون دولار سنوياً لمصلحة الهند خلال الفترة بين عام ٢٠١٠ و٢٠١٧.

على الرغم من ذلك، إلا أن مستقبل العلاقات الهندية-الروسية في ازدهار، ورغم المخاوف الروسية الهندية المتبادلة بشأن الصين والولايات المتحدة، فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند؛ باعتبارها مكسباً استراتيجياً شديد الأهمية، في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. كما أن الهند لا تزال تعتمد على روسيا في الحصول على الأسلحة الروسية المتقدمة والمعدات وقطع الغيار اللازمة لها، خاصة أن نحو ٧٢% من الترسانة العسكرية الهندية مصدرها روسيا.

هذا وقد أكد وزير الخارجية الروسي خلال زيارته الأخيرة للهند (٥-٦) ابريل ٢٠٢١ على "أنه بروح الشراكة الاستراتيجية الخاصة والمميزة، نتحقق بانتظام من حالة مواقفنا وننسق النهج بشأن مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك إصلاح الحوكمة العالمية وتعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية".

كما أكد البيان المشترك بين وزيري الخارجية الروسي والهندي على أن "اهتمام رجال الأعمال الهنديين بالشرق الأقصى ومناطق أخرى من روسيا آخذ في الازدياد"[٦].

هذا وقد اصطحب وزير الخارجية الروسي في زيارته للهند المعبوث الخاص لأفغانستان "زامير كابولوف" ومن المتوقع أنه يطلع القيادة الهندية على الجهود الروسية الجارية لبدء المحادثات الأفغانية الداخلية التي تستضيفها روسيا، حيث زمام المبادرة لاستضافة اجتماع لممثلي الولايات المتحدة والصين وباكستان لمناقشة القضايا الجارية بين الحكومة الأفغانية المنتخبة وزعماء طالبان لإحلال السلام في البلاد، ومن المؤكد أن باكستان كانت ستسهل وجود قادة طالبان في المفاوضات التي تقودها روسيا. لقد تم حذف الهند من الاجتماع مما يدل على تقارب متزايد بين البلدين، وذلك

في محاولة من قبل ورسيا لتأكيد الشراكة الاستراتيجية وعمق العلاقات بين الدولتين في العديد من الملفات .

كما أنه من المقرر مناقشة العديد من القضايا المشتركة خلال هذا الاجتماع حيث "سيتبادل الوزيران وجهات النظر حول القضايا الحيوية في جدول الأعمال الدولي والإقليمي ، بما في ذلك التفاعل في الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا). حيث تترأس الهند مجموعة البريكس، بالإضافة إلى RIC الذي يضم (روسيا والهند والصين)."

رابعاً: تداعيات التنافس الأمريكي -الروسي على المصالح الهندية

وفي ظل تقارب روسيا من الصين وباكستان إذ هناك أحاديث حول تلقي باكستان إمدادات دفاعية من روسيا. كما أجرت الدولتان (روسيا وباكستان) تدريبات عسكرية مشتركة، فضلاً عن التقارب الروسي من إيران، والصين والتطورات في المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي وتشكيل الحوار الأمني الرباعي "كواد" بقيادة الولايات المتحدة لمراقبة الصين. نظراً لعلاقات روسيا الوثيقة مع الصين، ومن ثم فإن تُعد من القضايا التي قد تعكر صفو العلاقات الروسية – الهندية، إلا أنها لا تؤدي إلى قطعها او استبدالها في المدى القصير بتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة ولكنها قد تضطر الهند لتحقيق مكاسب قصوى من خلال القيام ببعض المناورات الذكية لتحقيق التوازن في علاقاتها مع روسيا، والاستفادة من التنافس الروسي الأمريكي.

خاتمة:

يمكن طرح عدة سيناريوهات محتملة في إطار تقييم العلاقات الأمريكية–الهندية:

السيناريو الأول؛ والذي يعتبر الأكثر ترجحياً؛ زيادة التقارب الأمريكي–الهندي وتقوية العلاقات على المستوى العسكري؛

حيث هناك مؤشرات لذلك قد سبق وأوضحنا جزءً منها في بداية الدراسة عند تناولنا للعلاقات الأمريكية–الهندية في المجال العسكري، وخاصة الزيارة الأولى

لمسئول أمريكي من إدارة الرئيس "جو بايدن" للهند في إطار الجولة الآسيوية التي شملت اليابان وكوريا الجنوبية، والتي صرح خلال مؤتمره الصحفي مع نظيره الهندي "راجناث سينج" في الهند قائلاً: "تحدثنا عن شراكات مع أطراف تفكر مثلنا بما في ذلك التحالف الرباعي، الشراكة بين الولايات المتحدة والهند، وهما أكبر ديمقراطيتين في العالم، لا تزال قوية ونسعى للاستفادة من فرص تعزيزها."

وأضاف: "الهند شريك تكبر أهميته مع الوقت، ولديها دور أساسي على المستوى الدولي، ونتطلع إلى تعزيز الشراكة الدفاعية مع الهند، وهذه ركيزة في علاقتنا الثنائية، وقد تحدثنا عن تبادل المعلومات في المجال الأمني، وعملنا يرتبط بالمصالح المشتركة."

والمؤشر الآخر لتنامي تلك العلاقات هو أنه على الرغم من أن صفقة صوراريخ اس ٤٠٠ الروسية من أكثر الأمور الخلافية بين الدولتين، إلأ أن المسئولين الأمريكيين مدركون تماماً لطبيعة العلاقات الاستراتيجية والتاريخية بين روسيا والهند، حيث يرون أن الهند ملتزمة بذلك لأن لديها مصالحها القومية الخاصة. وكذلك يرى البعض أن العلاقة بين روسيا والهند قيمة بحيث لا يمكننا السماح لبعض القضايا، مثل وجود علاقة تاريخية مع الحكومة الروسية بشأن مبيعات أسلحة، أن تحول بين واشنطن ونيودلهي، وهو ما سيسهل على الهند الالتفاف حول العقوبات الأمريكية المتوقعة، ففي ظل ادارة الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" لم يجرؤ على توقيع عقوبات وتطبيق قانون CAATSA جيمس ماتيس، وزير الدفاع الأميركي السابق، دفع قبل نحو ثلاث سنوات من أجل العثور على ثغرة في قانون "مواجهة خصوم أميركا من خلال فرض العقوبات"، من شأنها أن تمنح دولاً مثل الهند فرصة للالتفاف على العقوبات لأميركية حال أظهرت أنها كانت تتخلص من الأسلحة الروسية بمرور الوقت .

ويمكن أن توفر التعديلات على هذا القانون وسيلة للالتفاف على فرض أي عقوبات، أو على الأقل تجنب فرض عقوبات أشد صرامة، على الهند.

هذا بالاضافة إلى ادراك القيادة الهندية لأهمية الولايات المتحدة الأمريكية على

الساحة الدولية وكذلك ادراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية الهند، لما تمتلكه الولايات المتحدة من قدرات تمكنها من التأثير على القضايا العالمية الحيوية – المالية والتجارة الدولية، مستقبل النظام النووي، والسلام والأمن في آسيا، وقضايا تغير المناخ، وهو ما يساعد على تشكيل البيئة التي تمكن الهند من تحقيق النجاح فيها وذلك بما يخدم مصالح الولايات المتحدة القومية ومصالح الهند في آن واحد(٧).

التعاون الدولي في هذه القضايا العالمية.

السيناريو الثاني؛ هو تعزيز التعاون بين الدولتين وتجديد المبادرة الرباعية "كواد"، وهذا السيناريو أيضاً قابل للتحقق خاصة مع ظل تنامي التهديدات الصينية في المنطقة وزيادة احتمال التهديدات في افغانستان عقب إعلان الرئيس الأمريكي "جون بايدن" الانسحاب من افغانستان خلال أربعة أشهر.

ومن ناحية أخرى؛ فإنه من المتوقع من الإدراة الأمريكية استغلال مبادرة "كواد" لتجديده وتعزيز العلاقات الهندية–الأمريكية والاستعانة بها لتقويض النفوذ الصيني، إلا أن ذلك قد يثير من التوترات الإقليمية والمواجهات بين الهند والصين.

السيناريو الثالث؛ وهو توقيع معاهدة دفاع مشترك، وذلك أسوة بحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة (اليابان وكوريا الجنوبية) ولكن هذا السيناريو على المدى القريب والمتوسط صعب تحقيقه إذ أنه في الوقت الراهن لا يمكن أن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل روسيا في مدى قوة ومتانة العلاقة مع الهند، إذ أنه على الرغم من الشراكة الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها مازالت تنظر إلى الولايات المتحدة نظرة شك وريبة تجاهها، وهو ما تسعى الولايات المتحدة تجاوزه من خلال تحسين العلاقات الدفاعية بين الدولتين بشكل تدريجي دون توقع أي شئ من قبيل التحالفات الكاملة التي تحتفظ بها الولايات المتحدة في المحيط الهادي.

ويأمل المسئولون الأمريكيون في تحسين تلك العلاقات حيث صرح أحد المسئولين

في" Foreign Policy إننا نراهم كشخص سيتجه إلينا غداً ليوقع معنا معاهدة دفاع مشترك، كانت الهند، وستبقى، رحلة الـ ١٠ آلاف خطوة، ونحن الآن في الخطوة ١٢، أو ربما ١٥" [٨].

ومن ناحية أخرى؛ تدرك الولايات المتحدة الأمريكية جيداً طبيعة العلاقات الروسية الهندية؛ إلا أنها تسعي بصورة سريعة كلما سنحت لها الفرص لتدعيم العلاقات الهندية -الأمريكية من خلال الصفقات والشراكات في جميع المجالات خاصة مع حالة تدني أداء الاقتصاد الهندي وحاجته للعديد من المشروعات والشراكات والاستثمارات الجديدة لانعاشه.

المراجع

1. Huma Siddiqui, “Russian Foreign Minister coming to India; To discuss military trade, Afghanistan and other issues”, Financial Express. April 5, 2021, Available at:
- https://www.financialexpress.com/defence/russian-foreign-minister-coming-to-india-to-discuss-military-trade-afghanistan-and-other-issues/2227191/
2. S.Paul Kapur and Sumit Ganguly, “The Transformation of U.S.-India Relations: An Explanation for the Rapprochement and Prospects for the future”, Asian Survey, August ٢٠٠٧. PP: ٦٤٢-٦٥٦.
3. Huma Siddiqui, “Russian Foreign Minister coming to India; To discuss military trade, Afghanistan and other issues”, Financial Express. April 5, 2021, Available at:
- https://www.financialexpress.com/defence/russian-foreign-minister-coming-to-india-to-discuss-military-trade-afghanistan-and-other-issues/2227191/
4. Nandan Unnikrishnan& Nivedita Kapoor, “India-Russia Relations in a Post-Covid World”, March 3, 2022, Available at:
- https://valdaiclub.com/a/highlights/india-russia-relations-in-a-post-covid-world/

٥. رضا محمد هلال، "الهند وروسيا.. تحدي الضغوط الأمريكية"، الخليج، ١٨ أكتوبر ٢٠١٨، متاح على الرابط:

- https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-

6. Huma Siddiqui, “Russian Foreign Minister coming to India; To discuss military trade, Afghanistan and other issues”, Financial Express. April 5, 2021, Available at:
- https://www.financialexpress.com/defence/russian-foreign-minister-coming-to-india-to-discuss-military-trade-afghanistan-and-other-issues/2227191/
7. George Perkovich, “Towards Realistic U.S.-India Relations”, Carnegie Endowment for International Peace, ٢٠١٠, P:١.
8. Salvatore Babones, “America’s India Problem Is All About Russia”, Foreign Policy, FEBRUARY 16, 2021, Available At:
- https://foreignpolicy.com/2021/02/16/u-s-india-russia-sanctions-s-400-missiles-modi-putin-biden/